

## الغانم يستقبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي ورئيس حزب الشعب الأوروبي الألماني ديفيد مكالبيستر والوفد المرافق له الذي ضم عددا من أعضاء اللجنة وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. وبحث اللقاء سبل تعزيز العمل المشترك بين مجلس الأمة الكويتي والبرلمان الأوروبي وتوحيد وجهات النظر تجاه العديد من القضايا. كما تطرق اللقاء الى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وما تشهده الساحتين الإقليمية والدولية من تطورات متسارعة. حضر الاجتماع رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب د. خليل عبدالله والنواب ركان النصف وصفاء الهاشم ود. محمد الحويلة وسفير الكويت لدى بلجيكا ورئيس بعثتها لدى حلف شمال الأطلسي (ناتو) جاسم البديوي. يذكر أن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي وصل والوفد المرافق له الى البلاد يوم الأحد الماضي في زيارة رسمية تستمر ثلاثة أيام.



الرئيس الغانم مع ديفيد مكالبيستر



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي ورئيس حزب الشعب الألماني ديفيد مكالبيستر والوفد المرافق له ويبدو د.محمد الحويلة ود.خليل عبدالله وصفاء الهاشم وركان النصف والسفير جاسم البديوي

## توافق على تعديل مواد القانون للاستعانة بجهات أخرى لتقديم الخدمات ويكون مراقباً عليها

### «بيئة الأعمال»: إطلاق يد صندوق المشروعات الصغيرة في تمويل المشاريع أو المشاركة فيها



أسامة الشاميه وعمر الطبطبائي وركان النصف ويوسف الفضالة والحيمدي السبيعي

وفي موضوع آخر، وبصفته مقرر اللجنة الشؤون الصحية، أوضح الفضالة أن اللجنة استشارها منها لمسؤولية عن قانون الصيدلة الذي أصدره مجلس الأمة في 2016، رأينا أن هناك بعض المشاكل تظهر على السطح، ولذلك تم استدعاء الإخوة في وزارة الصحة واتحاد الصيادلة واتحاد موردي الأدوية. وأكد أن الاجتماع كان مثمرا وتم التعاون من الجميع، وطلبنا من وزارة الصحة تشكيل لجنة تضم ممثلين من اتحاد الصيادلة واتحاد موردي الأدوية لتقديم توصياتهم بهذا الخصوص.

للصحافيين إن اللجنة وافقت على التعديلات منذ أسبوعين، ولكن الحكومة فاجأتنا الأسبوع الماضي وسحبت مشروع القانون المقدم من قبلها لتعديل إحدى مواد القانون، وهذا ما أدى إلى عدم إدراج القانون على جدول أعمال الجلسة الماضية. وأوضح أن أبرز التعديلات التي أقرتها اللجنة هي إطلاق يد الصندوق في تمويل المشاريع أو المشاركة فيها، كما تطلق يد الصندوق في الاستعانة بجهات أخرى لتقديم الخدمات ويكون مراقباً عليها.

أقرت لجنة تحسين بيئة الأعمال في اجتماعها أمس تعديلات القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأعلن عضو اللجنة النائب يوسف الفضالة أنه يجري الترتيب لإدراج القانون على جدول أعمال جلسة المجلس مشيراً إلى أن كل التعديلات المطروحة تصب في اتجاه إطلاق يد الصندوق بتمويل أكبر وباريحية أكثر وأن يكون منظماً للعملية أكثر من كونه مشغلاً لها. وقال الفضالة في تصريح

## البابطين: يشكر «المالية» على إقرار «القياديين»

وانتقد البابطين تأخر بعض اللجان في عقد اجتماعها، معتبراً أن هناك خللاً في هذا الجانب خصوصاً أن اللجان هي مملوكة المجلس، وقال إن اللجان بدأت الآن بتقديم قوائمها وعلى الحكومة مبرهن بتجاوب الحكومة مع الملفات المهمة. وبين أن جلسة اليوم ستشهد استكمال تعديل قانون الجيش من خلال تعيين غير الكويتيين كضباط صف، لافتاً إلى أنه سيتقدم بتعديل في جزئي على هذا القانون. وأشار البابطين إلى أن هناك طلباً نادياً بشأن الاستعجال بمناقشة قانون المعاقين. وحول تقرير اللجنة التشريعية بتعديل اللائحة الداخلية بشأن عدم حبس النواب إلا بعد صدور حكم نهائي بات، أكد البابطين أن هذا القانون يجب أن يأخذ صفة الأولوية لأن هناك

أعرب النائب عبد الوهاب البابطين عن شكره للجنة المالية البرلمانية على إقرار قانون تعيين القياديين في الجهات الحكومية، معتبراً أن هذا القانون سجد من التعيينات العشوائية أو التي تتم بالباراشوت. وأضاف البابطين في تصريح صحافي أمس أنه تقدم في دور الانعقاد السابق بخمسة اقتراحات بقوانين في شأن تعيين القياديين، مشيراً إلى أن الأساس هو وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وأوضح البابطين أن هذه المقترحات تتعالج طبيعة وكيه تعيين القياديين، مشدداً على ضرورة تنظيم تلك العملية.



عبد الوهاب البابطين



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

معاناة من استمرار القياديين في المناصب لمدة تصل إلى 20 أو 28 سنة. وقال «قد يكون للحكومة وجهة نظر ولكن أقول إن الحكومة فشلت فشلاً ذريعاً في تعيين القياديين خلال الفترة السابقة»، داعياً إلى التركيز على منح هذا القانون الأولوية وإقراره من أقرب وقت. وأضاف أن النواب بين المرشحين من خلال لجنة متخصصة وليس عن طريق ترشيحات الوزراء. وبين أن المقترحات تضمنت تحديد مدة للتعيين، لمواجهة الوضع السابق حيث كانت هناك

وقال: لا أريد أن أدخل في التفاصيل ولكن إذا تريد أن تتابع دفاع المتهمين في هذه القضية فيجب أن تتابع أيضاً دفاع المتهمين في كل القضايا، لأن العدالة عمياء ولا تفرق. وناشد جميع النواب باته: إذا كانت هناك مصلحة وطنية للجميع بأن نضع أيدينا جميعاً مع بعض وأن تتم مناقشة ومطالبة سمو الأمير وهو قائد العمل الإنساني والجميع بأن نطلب منه عفواً خاصاً لكل هذه القضايا، أما فرض هذه الأمور بطريقة غير دستورية ويتعامل أعور وبلا مساواة، فهذا مصادرة للموضوع ولن يمر مرور الكرام.

## الشطبي: اقتراح العفو الشامل غير دستوري ويقتصر على قضية دخول المجلس

الدخمي يريد أن العفو العام بني على أن هناك فساداً أدى إلى اقتحام المجلس، فهناك قضايا أخرى أولى بأن تحصل على العفو العام وهي قضية «خلية العبدلي» لأن المحكمة لم تأخذ بدفاع المقترحين وفي ذات الوقت المحكمة لم تأخذ بدفاع «خلية العبدلي». ولغيت إلى أن المتهمين في قضية «خلية العبدلي» أيضاً يقولون إنه لا توجد أدلة على التخابر والتدريب وكل ما هنالك أنه كانت هناك قضية حيازة أسلحة من مخلفات الغزو مخبأة للمقاومة الكويتية، وبناء على تنسيق واتفاق مع مسؤول كبير آنذاك في الدولة وهو من المقاومة الكويتية، وأن السلاح تم الاحتفاظ به لأكثر من 27 عاماً ولم تستخدم منه طلقة واحدة، وأن كل هذا العمل من أجل الكويت.

نص هذه المادة والحكمة التشريعية الدستورية على هذا الأمر، ولله الحمد أن النظام انتصر والكويت انتصرت في النهاية. وأضاف: الدخمي يبني اقتراحه ويحصره على دفاع المحكومين المتهمين في قضية اقتحام مجلس الأمة فقط لا غير، ويقول إن الفساد هو ما دفع الأعضاء والشباب لدخول قاعة المجلس، وأنا قد أؤيده في أن هناك فساداً وفساديين ولكنهم من كل الأطراف، حتى من الأطراف التي تنساق اليوم وراء هذا الطرح أيضاً متهمه بموضوع الفساد. وكنت من أوائل من طالبوا بمحاكمة كل الفاسدين، ولكن في ذات الوقت أنت الآن تريد أن تفرض العفو على دفاع متهمين بأن الفساد هو السبب، وليس السبب أن هذه التحركات جزء من الربيع العربي ولا كان عنوانها «الربيع الأسود»، ولا كانت جزءاً من مؤامرة كادت تودي بالكويت إلى الضياع، عندما قُبلت المقولة الشهيرة بأن «الكويت ضاعت إلا...» وشدد على أنه إذا كان

قال أن العفو العام يصدر من مجلس الأمة واستند في ذلك إلى المادة الدستورية التي تتحدث عن العفو العام، بينما مقترح العفو الذي يتحدث عنه يتناول قضية يتيمة فقط لا غير. وأوضح أن هناك قصورا في فهم الدستور لهذه المسألة لأن المادة الدستورية تتحدث عن حصول حراك تخللته اعتقالات وانتصر هذا الحراك في النهاية وتكون باكورة انتصاره الإفراج عن المعتقلين، ولكن الواقع مختلف والحقيقة أنك هزمت في الحراك هزيمة تلو أخرى، ولذلك لا يمكن تطبيق



خالد الشطبي

رأى النائب خالد الشطبي عدم دستورية اقتراح قانون العفو الشامل الذي أعلن النائب د.عادل الدخمي عزمه التقدم به عن نواب آخرين، وذلك لأن العفو المطلوب في المقترح يقتصر على قضية دخول المجلس وبتاريخ محدد فقط. وقال الشطبي في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة: بالأمس استمعت للمؤتمر الصحافي الذي عقده النائب د.عادل الدخمي واستغربت تخصيص المقترح بقضية اقتحام المجلس فقط لبعض التهم المنسوبة لمجموعة من المتهمين في شأن اقتحام المجلس وبتاريخ محدد، وانتظرت لغاية اليوم للاطلاع على تفاصيل المقترح ولم ساكتفي بالتعقيب على ما ورد في المؤتمر الصحافي. وتساءل: إذا كان العنوان «عفو عليا» فإن قضايا المغردين وشباب الحراك الآخرين؟ مؤكداً أنه ما طرحه المدخمي فإن المقترح غير دستوري جملة وتفصيلاً. وبين أن النائب الدخمي

## أكد خلال مؤتمر صحافي عقده أمس الأول أن الحكومة تتعمد عدم حل قضية «البدون» السعدون: محاربة الفساد هي الجانب الأساسي في قضية «دخول المجلس»



أحمد السعدون وعبدالله العيمري وخالد السلطان وبيدر الداهوم في ديوان السعدون (عادل سلامة)

التجاوزات أكثر من 33 مليون دينار، مؤكداً على أنه لولا أن كشف أحد المواطنين الغيورين على وطنهم المستندات التي تثبت هذا النهب لما اعترفت الحكومة بهذا التجاوز على المال العام. وأضاف العيمري: ما هو الضمان من عدم وجود هذا النهج بالتجاوز على المال العام في باقي وزارات الدولة، وقال العيمري إن الحكومة وبظلم هذه التجاوزات المالية في وزاراتها تذهب إلى جيب المواطن لسد عجزها من خلال الوثيقة الاقتصادية وغيرها وربما يحل مجلس الأمة وتطبق هذه الوثيقة بغياب المجلس ولن يستطيع أحد وقتها أن يفعل شيئاً لإيقافها، وفي الختام طالب العيمري بكشف أسماء وأماكن الفاسدين للاحقتهم كما طالب المواطنين بعدم السكوت عن هذه التجاوزات في القدر المسموح من الكلام الراض للفساد.

واعرب السعدون عن اسفه بتعمد الحكومة عدم حل قضية البدون وتركها معلقة بالرغم من أنها قضية حقوق بالإضافة لكونها قضية امن للبلاد ومع هذا لم تتعامل الحكومة تعاملاً جدياً لحل قضية البدون بل كانت تعامل الحكومة تعاملاً من أجل ان تبقى القضية بلا حل، ووعد السعدون بأن يخصص مؤتمراً

المحكومين في قضية دخول المجلس، فالامر ليس فقط تضامنا معاهم والدفاع عنهم وإنما دفاع عن الحريات بشكل عام في محاربة الفساد فمن دخل المجلس لم يدخله فلان سبب وإنما دخلوا لتسجيل رفضهم عن الفساد في تلك الفترة من خلال وجود عشرات الآلاف في ساحة الإرادة في وضع غير مسبق

أكد رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون أن محاربة الفساد هي الجانب الأساسي في قضية دخول المجلس، مشيراً إلى أن عشرات الآلاف من الشعب الكويتي نزل ساحة الإرادة من أجل رفض الفساد في ذلك الوقت. وقال السعدون خلال المؤتمر الصحافي الذي أقامه مساء أمس الأول في ديوانه: أن الشعب الكويتي طالب بحل مجلس الأمة، وقبول استقالة الحكومة بهدف رفضه للفساد وقد تحقق هذا الأمر لهم من خلال حل مجلس 2009 والحكومة آنذاك، وأضاف: اليوم يمر على المحكومين بقضية دخول المجلس 77 يوماً على سجنهم فهل من المعقول أن يبقى مثل هؤلاء بالحبس وهم ما نادوا برفض الفساد ومحاربتة. وأضاف السعدون: يجب علينا التضامن والتعاضد مع

### جمعيّة الشرق التعاونية

#### إعلان توظيف

**تعلن جمعية الشرق التعاونية عن حاجتها للتعيين في المجالات الآتية:**

- 1- مدير عام  
كويتي الجنسية حسب شروط الوزارة.
- 2- مساعد مدير مالي  
خبرة 5 سنوات.
- 3- سكرتارية  
إجادة اللغة العربية والإنجليزية وخبرة بالعمل في المجال التعاوني.
- 4- موظف شؤون إدارية  
خبرة 5 سنوات بالعمل في المجال التعاوني.
- 5- موظف حاسب آلي  
خبرة لا تقل عن خمس سنوات.
- 6- مدير سوق - ومساعد مدير سوق.  
خبرة لا تقل عن 5 سنوات بالتعاونيات.

**تقدم الطلبات بمقر إدارة الجمعية أثناء الدوام الرسمي من الساعة 7 صباحاً حتى الساعة 3 عصراً**

مع تحيات مجلس الإدارة